

اللجنة السياسية

المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج

25/10/2022



تقدير موقف سياسي

اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي
وتداعياته على المشهد الفلسطيني



اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي

صادقت حكومة الاحتلال برئاسة يائير لبيد على اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان يوم الأربعاء الموافق 12 تشرين الأول (أكتوبر) والذي تم التوصل إليه من خلال الوساطة الأمريكية التي قادها المبعوث الأمريكي لشؤون الطاقة عاموس هوشستين، والذي أطلق جهوده للوساطة في العام 2020، ورغم تعثر الوساطة

وتوقفها إلا أنها استؤنفت مجدداً وبكثافة عالية بعد اندلاع النزاع في أوكرانيا وانطلاق العملية الروسية الخاصة في 24 شباط (فبراير) 2022.

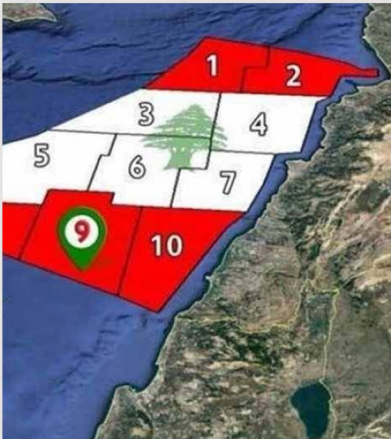
دوافع الأطراف وأهدافها

لم تكن احتياطات الغاز المتواضعة المستكشفة في حقل كاريش (القرش) والمقدرة بترليون و750 مليار قدم مكعب، السبب الفعلي وراء الاتفاق بين لبنان والكيان الإسرائيلي لترسيم الحدود، ذلك أن كميات الغاز المتواضعة المحتمل إنتاجها من حقل كاريش وقانا لا يُتوقع أن تعالج الأزمة الاقتصادية في لبنان، الأمر الذي يدفع نحو البحث عن تفسير عملي لدوافع الأطراف

المنخرطة في الاتفاق والتي تشمل لبنان والكيان الإسرائيلي، إلى جانب الوسيط الأمريكي الذي أظهر حرصاً كبيراً على تمرير الاتفاق إلى حدّ قدم فيه ضمانات مكتوبة للكيان الإسرائيلي تتجاوز حدود حقول الغاز المستشفه والمتوقعة. فما الدوافع الحقيقية للاتفاق، وما التداعيات الجيوسياسية والاستراتيجية المتوقعة لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين الكيان الإسرائيلي ولبنان على الأطراف المنخرطة فيه وعلى الإقليم؟

• الدوافع الأمريكية:

لا يمكن فصل جهود الوساطة الأمريكية بين لبنان والكيان الإسرائيلي عن جهود خفض التصعيد التي تبذلها الإدارة الأمريكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي اليمن وسوريا والعراق وليبيا ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية، وفي منطقة



اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي

الخليج العربي التي تشمل تكثيف الاتصالات مع طهران لإنجاز الاتفاق النووي على أمل حرمان روسيا والصين من موطئ قدم أو فرصة لإحداث اختراقات في الإقليم، وهي جهود تعمقت وتكثفت بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، إذ تنامت الرغبة لدى الإدارة الأمريكية بتركيز الجهود على المواجهة العسكرية الدائرة في أوكرانيا، والمواجهة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية

الدائرة في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي مع الصين. بالعودة إلى الدوافع التي قادت إلى النشاط الدبلوماسي المفرط للولايات المتحدة الأمريكية بقيادة مبعوث الرئيس الأمريكي لشؤون الطاقة عاموس هوشستين لإنجاز اتفاق ترسيم الحدود وتقاسم الموارد في حقل كاريش وقانا في الأشهر الستة المنقضية من العام 2022؛ فإن التصعيد المتبادل بين الكيان الإسرائيلي وحزب الله الذي هدد أمينه العام حسن نصر الله باستهداف منصات الحفر الإسرائيلية في حال عملها في المناطق المتنازع عليها قبيل التوصل لاتفاق ترسيم الحدود، مثل حافزاً لتكثيف الجهود في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) إلى حد امتدت فيه جهود الوساطة الأمريكية إلى أروقة الأمم المتحدة في نيويورك التي استضافت وفود الدول وممثليها للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ 77 في أيلول (سبتمبر) الماضي، حيث التقى نائب رئيس مجلس النواب اللبناني إلياس أبو صعب المسؤول عن ملف التفاوض بالوسيط الأمريكي



في نيويورك أموس هوشستين الذي التقى بدوره مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حالوتا في الفترة الزمنية ذاتها. خفض التصعيد والتهدة في الإقليم دفع الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن إلى تقديم ضمانات أمريكية للكيان الإسرائيلي بتسخير قدراتها الدبلوماسية لمواجهة أي انتهاك للاتفاق من قبل حزب الله أو أي طرف آخر، كمؤشر واضح إلى هذا التوجه لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها:



تجّنب اندلاع صراع عسكري ومواجهة إقليمية ينخرط فيها حزب الله من جهة والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى يمتد أثرها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تشهد اضطراباً شديداً، وإلى الأراضي السورية التي تشهد هجمات شبه منتظمة لجيش الاحتلال على المصالح الإيرانية، مهددة بانزلاق الإقليم إلى مواجهة تنخرط فيها إيران والكيان الإسرائيلي بشكل مباشر وتحقق فيها روسيا والصين خروقات إقليمية مهمة وتلعبان دوراً سياسياً واقتصادياً مؤثراً.

2. تهدئة التوتر عقب انسداد أفق المفاوضات في الملف النووي الإيراني والتعديلات التي قدمتها الإدارة الأمريكية في ردّها على نص الاتفاق الذي قدمته دول الاتحاد الأوروبي، ما تطلّب انخراطاً أمريكياً مباشراً في محاولة للحفاظ على مستوى متدن من التوتر في الإقليم إلى حين التوصل إلى اتفاق يسمح باستئناف العمل بالاتفاق النووي مع طهران مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس الأمريكي وانتخابات الكنيست الإسرائيلي بداية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

3. الاستجابة للضغوط الأوروبية الساعية لخفض التصعيد الإقليمي وإحداث انفراجة في المفاوضات النووية مع طهران، لضمان تدفق إمدادات الغاز الإيرانية نحو الأسواق الأوروبية، والضغط على روسيا من خلال التلويح بمصادر جديدة للطاقة يمتد أثرها لسنوات.

4. تعزيز مكانة ونفوذ الولايات المتحدة في الإقليم كفاعل مؤثر وضمن لاستقراره وتقديم الاتفاق كإنجاز للرئيس الأمريكي جو بايدن والحزب الديموقراطي قبيل الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي.

فالاتفاق مثّل مطلباً أمريكياً ملحاً لخفض التصعيد الإقليمي قبل أن يكون مطلباً أمنياً وسياسياً واقتصادياً لدى أطراف الاتفاق المباشرين؛ لبنان والكيان الإسرائيلي. وهو مطلب تنامي في أعقاب اندلاع الحرب الأوكرانية وتعاضمت أهميته بارتفاع حدة التوتر مع طهران عقب تعثر التوصل لاتفاق لاستئناف العمل بالاتفاق النووي، وفاقمه التوتر في المياه الإقليمية بين حزب الله والكيان الإسرائيلي والتهديدات المتبادلة شرقي المتوسط. وهي دوافع وفرت فرصة لطرفي الاتفاق لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والسياسية ذات الأثر الإيجابي على ساحتها الداخلية وعلاقتها مع الولايات المتحدة وإدارة الرئيس بايدن بشكل خاص.

الدوافع اللبنانية:

تطورت الدوافع اللبنانية على هامش الحاجة الأمريكية الملحة لخفض التصعيد الإقليمي، على أمل أن يُحسّن الاتفاق من تموضع لبنان الاقتصادي والسياسي في مواجهة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في الآن ذاته. الاتفاق رغم أنه مطلب أمريكي، إلا أنه يوفر فرصة للتخفّف من حدة الضغوط الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الإقليم وأوروبا على لبنان، بالتضييق عليها اقتصاديًا للقبول بشروط صندوق النقد الدولي للحصول على قروض تقدر بنحو 3 مليار دولار، إلى جانب القيود والضغوط والعقوبات التي تفرضها الإدارة الأمريكية على لبنان وقيادات حزب الله، وبشكل يفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في لبنان، ويرفع معدلات التوتر الاجتماعي والسياسي الداخلي، ويقلّل فرص فوز مرشح توافقي للرئاسة اللبنانية. ورغم أهمية المتطلبات الاقتصادية إلا أن تحسين التموضع الإقليمي والدولي يحسّن من قدرة لبنان على التعامل مع المؤسسات المالية الدولية ويعزّز فرص الاستقرار الداخلي بانتخاب رئيس جمهورية توافقي بعد انتهاء عهدة الرئيس اللبناني ميشال عون الذي تنتهي ولايته في 31 تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، إلى جانب تحسين موقف لبنان التفاوضي في الوصول لاتفاق ترسيم الحدود المائية مع كل من سوريا وقبرص، حيث باشر الرئيس ميشال عون الاتصال بالرئيس السوري بالتزامن مع وصول وفد لبناني إلى دمشق يترأسه نائب رئيس مجلس النواب إلياس أبو صعب، في حين تقدمت قبرص بطلب لترسيم حدودها البحرية مع لبنان بعد إزالة أحد أهم العوائق أمام التوصل لاتفاق مع بيروت، إذ سيباشر لبنان التفاوض مع قبرص مباشرة عقب توقيع الاتفاق في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2022.

دوافع الكيان الإسرائيلي:

واجه الاتفاق هجوماً مباشراً من رئيس المعارضة الإسرائيلية زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو الذي وصفه بالهزيمة بحجة تقديم خصومه في الائتلاف الحاكم، رئيس الوزراء يائير لبيد ووزير الأمن بني غانتس، تنازلات لحزب الله. غير أن جملة من العوامل أسهمت



في تراجع حدة معارضة نتنياهو للاتفاق، من بينها إعلان



اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي

وفي ضوء الضغوط الأمريكية والإعلان عن سلة ضمانات لحكومة لاحتلال، اتضح بقوة تأثير الإدارة الأمريكية الهادف لتمرير الاتفاق على أمل تحقيق التهدة وخفض التصعيد، بما يسمح بالتعامل مع الملف الأمني المتصاعد في الضفة الغربية، إلى جانب إدارة الملف الإقليمي في المفاوضات النووية مع إيران، والتوتر في العلاقات مع العربية السعودية، والأهم إبعاد موسكو وبكين عن المنطقة. فالاتفاق إسرائيلياً جاء منسجماً مع التوجهات الأمريكية بشكل أساس، وينطلق من مجموعة دوافع إسرائيلية خاصة لحكومة الائتلاف الإسرائيلي الحاكم، من أبرزها:

1. برزت أهمية الاتفاق إسرائيلياً بالنسبة لحكومة الكيان الإسرائيلي في تحسين مكانة حكومة الائتلاف وتصريف الأعمال التي يقودها يائير لبيد لدى الإدارة الأمريكية التي تُبدي حرصاً على خفض التصعيد في المنطقة.
2. مواجهة الضغوط التي تمارسها أطراف سياسية وسيادية داخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدفع الكيان الإسرائيلي لاتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه الصراع الدائر في أوكرانيا، وهو ما سيقود إلى صدام مع روسيا في سوريا والمنطقة.
3. تحسين وتعزيز التوضع السياسي تجاه الأزمة الأوكرانية، وحاجة حكومة لبيد إلى إنجاز سياسي تقدمه لجمهور الناخبين بإظهار قدرتها على إدارة مفاوضات مع لبنان كاختراق سياسي كبير يفتح الباب نحو تطبيع العلاقة مستقبلاً مع بيروت، فضلاً عن كونه خطوة للتهدة وتحقيق الاستقرار بإبعاد شبح الحرب مع حزب الله اللبناني من ناحية أخرى.

4. تحقيق إنجاز سياسي واقتصادي للحكومة وللمؤسسة الأمنية التي ترغب بإيجاد آلية ردع متبادلة مع حزب الله، باستهداف منشآت ومنصات الحفر داخل لبنان في حال استهداف منصاتهما في حقل كاريش، وهو ما تحاول حكومة الائتلاف بقيادة لبيد ووزير الأمن بني غانتس تسويقه إلى جانب رئيس الأركان المنتهية ولايته أفياف كوخافي، تقديمه كإنجاز أمني وسياسي.



اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي

وتحاول الحكومة الإسرائيلية تسويق اتفاق مشابه مع السلطة الفلسطينية، بوساطة وضمانات مصرية تشمل حركة حماس، في بحر عزة وحقل (مارين 1 و2) الذي يحتوي احتياطات غاز تقارب الترليون و400 مليار قدم مكعب من الغاز. 5. خشية الكيان الإسرائيلي من توسّع المواجهة مع حزب الله لتشمل سوريا والأراضي الفلسطينية التي تشهد تصعيداً أمنياً، تمثّل دافعاً قوياً للكيان الإسرائيلي. فقد حشد الاحتلال أكثر من 26 كتيبة في الضفة الغربية لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة، وهو ما يدفع الاحتلال للعمل حثيثاً على تبريد الجبهة اللبنانية. إذًا، فالاتفاق يمنح الكيان الإسرائيلي فرصة تحسين تموضعه الداخلي في مواجهة الفلسطينيين، وإقليمياً في مواجهة حزب الله، ودولياً في مواجهة الحرب الأوكرانية والضغط الأوروبية والأمريكية لاتخاذ مواقف متشددة من روسيا، الأمر الذي تقدمه حكومة الائتلاف كمنجز انتخابي مهم للمرحلة المقبلة.

الاتفاق وتفاعل المصالح

مثّل اتفاق ترسيم الحدود اللبنانية مع الكيان الإسرائيلي اختراقاً مهماً في إدارة العلاقة بين لبنان والكيان الإسرائيلي، إلا أنه لم يرق إلى مستوى التطبيع الثنائي للعلاقات، لكنه من ناحية أخرى مثّل سابقة يمكن تكرارها بين الكيان الإسرائيلي ولبنان التي أدارت العلاقة عبر الأمم المتحدة في تحديد خط الهدنة عام 1949، وهو نهج تكرّس بُعيد انسحاب الاحتلال من جنوب لبنان في العام 2000 ونشر قوات اليونيفيل الأممية في العام 2006 إثر الحرب التي خاضها حزب الله مع الكيان الإسرائيلي. فالاتفاق مثّل اختراقاً في إدارة العلاقات عبر الوساطة الأمريكية بقيادة الموفد الأمريكي أموس هوشستين اليهودي الأمريكي الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية في الآن ذاته، إذ أشرف على المفاوضات غير المباشرة بين لبنان والكيان الإسرائيلي، محققاً نجاحاً في ترسيم الحدود البحرية استناداً إلى حدود الخط الأزرق الفاصل بين الكيان الإسرائيلي المحتل لفلسطين والجمهورية اللبنانية، مفضياً إلى تشكيل آلية اتصال دائمة تشرف عليها الولايات المتحدة لمتابعة تفاصيل الاتفاق، فضلاً عن اعتراف لبناني بالتعويضات التي تقدمها شركة توتال الفرنسية المستثمرة لحقل قانا والمقدرة بـ 17 % من قيمة أرباح الحقل.



اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي

نموذج يفتح الباب لمزيد من الاختراقات المماثلة التي تطمح الإدارة الأمريكية والكيان الإسرائيلي لتكرارها والبناء عليها مستقبلاً عبر شراكة أوروبية وأمريكية تشمل عدداً من الملفات، الأمر الذي أكد لبنان حكومة وقوى سياسية على غياب فرص تحقيقه. من ناحية أخرى، فإن الاتفاق على الجانب اللبناني وفّر فرصة للبنان للتحرر من الضغوط الأمريكية والأوروبية، إلى جانب تحسين قدرة لبنان على التفاوض مع صندوق النقد الدولي الذي يسعى لفرض شروط للإصلاح الاقتصادي والمالي في لبنان والتي تجد النخبة السياسية والحكومية في لبنان صعوبة في إنفاذها وتميريرها على أرض الواقع، ما يجعل من الاتفاق فرصة لتحقيق عائدات مالية تمكّن لبنان من تحسين تموضعه المالي والاقتصادي في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية. لذلك يمكن القول إن الاتفاق لم يحقق اختراقاً عميقاً في العلاقة اللبنانية الإسرائيلية إلا أنه حقّق اختراقاً مهماً في علاقة لبنان بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفتح الباب لتخفيض التصعيد في المنطقة مع طهران وفي سوريا، والانتقال مجدداً إلى مفاوضات مع طهران حول الملف النووي بعيداً عن التصعيد والتوتر في لبنان. كما أن الاتفاق حسن من قدرة الاحتلال على التموضع داخلياً في مواجهة المعارضة التي يقودها نتنياهو وتحسين قدرتها على إعادة توجيه مقدراتها العسكرية نحو الضفة الغربية التي تشهد تصعيداً أمنياً، وتحسين تموضعها وقدرتها على المناورة لتجاوز الضغوط الأوروبية والأمريكية التي تطالبها بموقف أكثر تشدداً من روسيا. أما الرابح الأكبر فهو الولايات المتحدة التي كرست حضورها في الإقليم عبر كسر الجمود في المنطقة وتوقيع اتفاق لترسيم الحدود مع لبنان، والتأكيد على دروها كفاعل سياسي يمتلك نفوذاً كبيراً على الأطراف المتصارعة، إلى جانب تكريس استراتيجيتها لخفض التصعيد في الإقليم وتوجيه الاهتمام نحو المواجهة مع روسيا والصين، سواء في أوكرانيا أو مضيق تايوان.

التوصيات للمؤتمر الشعبي وبقية الأطراف الفلسطينية

1. إدانة أي شكل من أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، والتحذير من مخاطر تحقيق الكيان الإسرائيلي مزيداً من الاختراقات التي تفتح الباب واسعاً للتطبيع مع لبنان.
2. يُنصح بعدم اتخاذ موقف مناهض بقوة للاتفاق، تقديراً لوجود مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية لبنانية من الاتفاق تنعكس إيجابياً على قدرة لبنان على مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية، وفي مواجهة المؤسسات المالية الدولية، وتحسن من قدرته على التموضع الداخلي والإقليمي فيما يتعلق بالملف الاقتصادي والأمني.
3. حثّ لبنان والحكومة اللبنانية على تجنب تحويل الاتفاق إلى نموذج يتكرر في عدد من الملفات الأمنية والسياسية بشكل يعزّز من مكانة الولايات المتحدة كوسيط وضمن، لأن من شأن ذلك أن يعمّق حجم الاختراق الإسرائيلي، مقترباً من مفهوم التطبيع الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الجزئي وصولاً إلى التطبيع الكامل.
4. التحذير من تكرار التجربة في بحر غزة دون مراعاة السيادة الفلسطينية الكاملة، والدعوة إلى إشراك روسيا والصين في أي مفاوضات مستقبلاً، لتحقيق التوازن وتحييد الشركات الأوروبية والأمريكية.